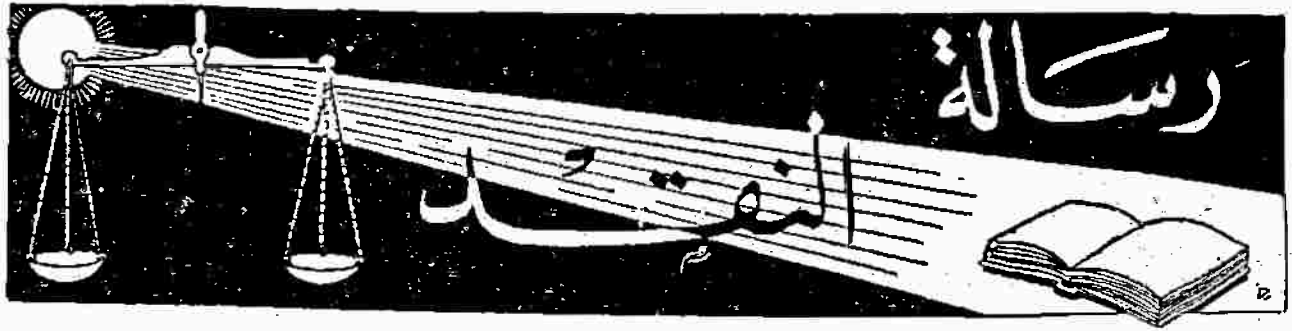




النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة

كتاب الله الأستاذ محمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية في منافسة كتاب « إحياء النحو » للأستاذ إبراهيم مصطفى المدرس بكلية الآداب . وقد بحث الكتاب فيما أشكل من مسائل النحو وأبهم من علله وأسبابه وقد أراد مؤلفه أن ينشر منه فصل معاني الاعراب بمناسبة ما دار في الرسالة من جدل حول معاني الاعراب

معاني الاعراب

يرى مؤلف « إحياء النحو » أن بينه وبين من تقدمه من النحاة خلافاً في حركات الاعراب ؛ فهم يرون أن هذه الحركات اجتلبها العامل وليست تدل على شيء من المعاني ؛ فالاعراب حكم لفظي خالص يتبع لفظ العامل وأثره ، وليس في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر لها في تصوير الفهم

أما هو فيرى أن حركات الاعراب دالة على معان ، وأنه قد استكشف أصلاً عظيماً وهو أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني وأنه رأى أن الضمة علم الاستناد وأن الكسرة علم الإضافة ، وأما الفتحة فهي الحركة الخفيفة عند العرب يلجأون إليها إذا لم تكن بهم حاجة إلى أن يبينوا أن الكلمة مسند إليها أو مضافة . أنظر كتاب إحياء النحو ص ٢٢ و ٤١ و ٤٨ و ١٩٤ تر المؤلف قد وضع طريقه وهو أن التقديمين جعلوا الاعراب حكماً لفظياً ، وأن علاماته لا تدل على معنى ، وأنه قد هدى إلى معان لعلامات الاعراب خفيت على النحويين . وهذا عمل جليل وابتكار وإبداع لو تم له

ومشايعة المؤلف على هذا الرأي ظلم عظيم للنحاة المتقدمين منهم والتأخرين ؛ وإن من غمط النحاة حقهم ، ومن ظلم تاريخ النحو أن نسب إلى النحاة أنهم كانوا يرون أن علامات الاعراب لا تدل على معنى ولا تؤثر في تصوير الفهم . وإنا إذا شأينا المؤلف على هذه الفكرة رأى سكان الأقطار العربية ومن يأتون بعدنا أننا لم نفهم النحو ، وأن مصر تدرس النحو وتقرأه في كتب المتقدمين والتأخرين ولا تفهم أقوالهم الواضحة فتعزو إليهم ما لم يقولوه

وأنا أبادر إلى بيان رأى النحاة في علامات الاعراب وأقر أنهم جميعاً — لا مستثنياً أحداً — يرون أن الحركات علامات على معان تركيبية ؛ وأنهم قرروا أن الضمة علم الفاعلية ، وأن الفتحة علم المفعولية ، وأن الجر علم الإضافة ، وأنه لا فرق بين ما ذهب إليه الأستاذ من أن الحركات أعلام على معان ، وما ذهب إليه النحاة . وأنا أؤكد للأستاذ المؤلف أنه ما من نحوي واحد ذهب إلى أن الاعراب حكم لفظي خالص وليس في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر في تصوير الفهم ، وإنني أتحدى — وأنا أقصد ما أقول — من يخالفني أن يقيم الدليل على ما يقول إن علماء النحو جميعاً يرون أن الحركات دوال على معان وقد صرحوا به تصريحاً جلياً

أليسوا قد ذكروا في سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ (إن الله برى من المشركين ورسوله) بالجر فقال : معاذ الله أن يكون بريئاً من رسوله . اقرأ (إن الله برى من المشركين ورسوله) بالرفع ؛ فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا الحركة اللام ، فإذا حركت بالجر أدى إلى كفر ، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه . فهل كانوا يرون ذلك وهم يرون أن حركات الاعراب لا تدل على معنى ولا أثر فيها لتصوير الفهم ؟

يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لا لبست . فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيداً ، وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهم في نحو لا تمن بالجفا وتمدح عمرأ . ولما كان الاسم لا يفنى عنه في إفادة معانيه غيره كان الاعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يفنى عنه وضع اسم مكانه كأن يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو وعن الأول فقط ، ولك مدح عمرو ، وعن المصاحبة مادحاً عمراً . فكان اعرابه فرعاً بطريق الحل على الاسم . هذا ما اختاره في التسهيل »

وقال ابن يعيش في شرح الفصل للزحشرى في ص ٧٢ من الجزء الأول :

« والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها . ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيدٌ وعمراً بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ؟ ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل يتقدمه والمفعول يتأخره لضايق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب . ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عمراً ، وأكرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر فإن قيل فأنت تقول ضرب هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة ، قلت هذا شيء فادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الاعراب فيهما . ولو ظهر الاعراب فيهما أو في أحدهما ، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير »

وقال الزحشرى في الفصل ص ٧١

« القول في وجوه إعراب الأسماء »

« هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى ؛ فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا : وأما الابتداء وخبره وخبر إن وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، واسم ما ولا الشبهتين بليس فلحققات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له . والحال والتمييز

أليسوا يذكرون أن أبا الأسود سأله ابنته : ما أحسن السماء يا أبت (برفع أحسن وجر السماء) فقال : نجومها . فقالت : لا أريد هذا أنا أتعجب من حسنها . فقال : ما هكذا تقولين ، قولي ما أحسن السماء (بفتح أحسن ونصب السماء) هل كانوا يحكرون هذا ويتداولونه في كتبهم وهم يرون أن الحركات لا تدل على معنى في لغة العرب ؟

أليسوا قد عرفوا العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب ؟ أليس ما حكوه من قول ابن مالك :

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فضلة أجز ولا تنس

كان كافياً لأن ينبه المؤلف إلى أنهم يعتقدون أن علامات الاعراب دوال على المعاني ؟ فالبتة معناه أن الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية ؛ فإن كان هناك موضع تميز فيه الفاعل عن المفعول بغير العلامة فأعط كل واحد منهما علامة الآخر مادام لا يلتبس ككسر الزجاج الحجر فانه معلوم هنا الكاسر من الكسور . أليسوا قد ذكروا أن الأصل في الأسماء الاعراب وعللوا ذلك بأنها هي التي تتعاور عليها المعاني المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية الخ ؟ أليسوا عند تفسير القرآن أو الشعر يبرونه أولاً ثم يزلون المعنى على حسب هذا الاعراب ويبرونه إعراباً آخر فينتظم نظاماً آخر ثم يزلون المعنى على حسب هذا النظم ؟

وذلك كقوله « إنما يخشى الله من عباده العلماء » بالنصب ، والمعنى عليه أن الذين يخشون الله هم العلماء ، وعلى القراءة التي ترفع لفظ الجلالة وتنصب العلماء يكون المعنى لا يخشى الله أحداً إلا العلماء إن النحو كله مبنى على أن حركات الاعراب دوال على معان تركيبية مقصودة من الكلام ، ومن لم يفهم هذا الأصل لم يقدر أن يفهم علم النحو ولا آراء المفسرين ولا آراء علماء العربية في تفسير الشواهد والقصائد من الشعر

فاذا لم يقنك هذا دليلاً على أن علماء النحو يعتقدون أن علامات الاعراب دوال على معان ، فسنأخذ في بيان أصرح ، وسنقل لك من كلامهم ما هو أوضح

قال الخضرى في حاشيته على ابن عقيل في ص ٣٠ في بحث العرب والمبني : « وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما

فيها ، وهو من وقف حياته على دراسة النحو ، ووقف سبع سنين من عمره في بحث هذه المسائل ؟

أم أفهم أن المؤلف لم يخف عليه وجه الصواب في هذه المسألة عند النحويين ولكنه تقيس عليهم وأغرم بالتجديد ، غرهم علمهم وتجاهل هذه النصوص التي تتكرر في كل كتاب إنني حاولت نفسي على فهم ذلك ، ولكن منعتني أن الأستاذ إبراهيم حجة ثبت وهو كما يقول الدكتور طه حسين في المقدمة (له أمانة في الرأي والنقل جميعاً)

على أن هذا البحث الشخصي لا يعنيتنا فسواء علينا أن كان هذا أم ذاك ، إنما الذي يعنيتنا هو أن ننصف شيوخ العربية وقد كاد يظلمهم بعض من تربوا في حجورهم وتقفوا على أيديهم ، وأن ننير تاريخ علم العربية . فإن كنت قد بلغت بعض ذلك فجدود ساعدت ، وبحسبي أن أؤدي في هذا الكتاب ديناً في عني لقوم راحوا وخلفوا هذه الثروة العلمية في النحو والصرف واللغة والبلاغة جمال ذى الأرض كانوا في الحياة ، وهم

بسد المات جمال الكتب والسير
نمر معرفة

تاريخ الأدب العربي

لأستاذ أحمد من الزيات

الطبعة السادسة

في حوالي ٥٠٠ صفحة من القطع المتوسط

يعرض تاريخ الأدب العربي منذ نشأته إلى اليوم

في سورة قوية تحليلية رائعة

ثمنه عشرون قرشاً ويطلب من إدارة الرسالة

ومن لجنة التأليف ومن سائر المكاتب

والمبتدئ المنسوب والخبر في باب كانت ، والاسم في باب إن والمنسوب بلا التي لتي الجنس وخبر ما ، ولا الشبهتين يليس ملحقات بالمفعول

والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصب عمل العامل على القبيلين انصباة واحدة »

وقال ابن عيينة في شرحه ص ٧٢ :

« وجوه الاعراب . يريد بها أنواع إعراب الأسماء التي هي الرفع والنصب والجر ، لأنه لا كانت معاني المسمى مختلفة : تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافاً إليها كان الاعراب المضاف إليه مختلفاً ليكون الدليل على حسب الدلول عليه .. وقوله (وكل واحد منها علم على معنى) يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة . ولولا إرادة جعل كل واحد منها علماً على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها ؛ ثم قال فالرفع علم الفاعلية فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما البتداء لمشاركتها في الإخبار عنه ، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب إنما احتل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس ؛ فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول الذي يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً أو مفعولاً »

كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى صريح في أن النحاة جعلوا الاعراب حكماً لفظياً خالصاً ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أترأ في تصوير المفهوم . وكلام النحاة صريح لا لبس فيه أيضاً في أن الاعراب حكم معنوي وأنهم يرون أن الحركات دوال على معان وبينوا كل معنى ، وكل حركة تدل عليه ، والنحو كله مبني على ذلك لا يمكن أن نفهم قواعدهم ، ولا أن نفهم اللغة العربية إلا على ذلك ، وهو من الوضوح بحيث لا يخفى على مبتدئ في تعلم النحو بله الدارسين له والمتخصصين فيه

ليت شمري ، ماذا نفهم في هذا الموقف الحير ، موقف الأستاذ من نصوص التقديم في هذه المسألة ؟ أنفهم أنه فاته وجه الصواب